وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-1-24

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رئيس «الاستئناف»: شؤون القضاة لا تُطرح في مواقع التواصل

اكد رئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد بن ناجي، ان ما أثير من أحد المستشارين بمحكمة الاستئناف من مساجلات تخص إحدى القضايا التي أحيلت الى دائرة أخرى، وما دُوِّن بمواقع التواصل بشأن ذلك «كان مخالفا للأعراف والتقاليد القضائية المتفق عليها».

واضاف بن ناجي في بيان توضيحي أصدره مكتبه، ان المواقع تناولت شأنا من شؤون القضاء ورموزه، وتناوله بعضهم من غير القضاة على وسائل التواصل بما ينال من هيبة القضاء واستقلاله.

ونوه بأن إحالة قضية من دائرة إلى أخرى، تكون إلى ما يليها في الترتيب، وما تم من إجراءات كان قانونيا.

إلى ذلك أصدر المستشار إبراهيم العبيد بيانا رداً على بن ناجي، اكد فيه ان تحويل القضية الى دائرة أخرى يمثل تدخلاً في أعمال الدائرة الجزائية الخامسة ومساسا بهيبة مستشاري محكمة الاستئناف والاحترام الواجب لهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	8	16394

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النائب العام أحال ملف القضية إلى «الجنايات»

3 فبراير محاكمة متهمي «ضيافة الداخلية»

مبارك حبيب

أحال النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، أمس، ملف «ضيافة الداخلية» إلى محكمة الجنايات، معلناً بذلك الانتهاء من التحقيقات في القضية، حيث لم يتم استبعاد أي متهم فيها.

وقال مصدر مطلع لـ **القبس** إن المحكمة الكلية تلقت الملف وسارعت إلى تحديد جلسة أولى لمحاكمة المتهمين في 3 فبراير المقبل، برئاسة المستشار متعب العارضي، مشيراً إلى أن المتهمين سيحضرون الجلسة من محبسهم مخفورين بأمن السجن المركزي، إضافة إلى المتهمين المخلى سبيلهم الممنوعين من السفر.

وكانت النيابة أعلنت في بيان صحافي، أمس، انتهاءها من التحقيق والتصرف في البلاغ المقدّم من «الداخلية» بشأن قضية الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام في الوزارة، على ضوء ما أثاره تقرير ديوان المحاسبة، وإحالتها إلى رئيس المحكمة الكلية.

وأضافت أن النائب العام كلّف فريق تحقيق من أعضاء نيابة الأموال العامة برئاسة المحامي العام لنيابة الأموال ليتولى التحقيق في البلاغ المشار إليه، حيث باشر الفريق التحقيق وسأل عدداً من الشهود ناهزوا الـ40 شاهداً، بينهم رئيس وأعضاء اللجنة التي شكّلها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في هذا الشأن.

وتابعت إنه تم فحص ومطالعة أوراق ووثائق ومستندات القضية، وأجرت المعاينات والاستعانة بالخبراء والمختصين من ديوان المحاسبة وبنك الكويت المركزي والبنوك التجارية، وأمرت بحبس 9 متهمين احتياطياً على ذمة القضية.

ولفتت إلى اسنادها الاتهام إلى 24 متهماً، بينهم 6 هاربين، لارتكابهم جرائم الاستيلاء المعنية وغسل الأموال والتزوير في محررات رسمية والإهمال الجسيم الذي ألحق ضرراً بالمال العام.

ضرار العسعوسي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	8	16394

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قضاة سابقون لـ الجريدة: طباعة الأحكام وظيفة مهمة والحفاظ على مواعيد الطعون ضرورة

طالبوا بالتدرج في تطبيق قرار الإحلال وتدريب المعيّنين خشية إرباك العمل في المحاكم

حسين العبدالله

أثار توجه وزارة العدل تعيين 581 طباعاً كويتياً بدلاً من الطباعين الوافدين الحاليين ردود فعل قضائية طالبت بإتمام التعيينات تدريجياً وبعد تهيئة المتقدمين للعمل.

في الوقت الذي تنوي فيه وزارة العدل العمل على تعيين الطباعين الكويتيين في أقسام طباعة الأحكام القضائية بالمحاكم، بعد حصولها على موافقة ديوان الخدمة المدنية على توفير 581 وظيفة طباعة لمواطنين كويتيين، بدلاً من الطباعين الوافدين، طالب عدد من القضاة السابقين أن يتم العمل على تعيين الطباعين تدريجياً، خشية ارتباك العمل في المحاكم، في حال إنهاء خدمات كل الطباعين الوافدين وإحلال المواطنين محلهم، مطالبين بأن يتم توفير التدريب اللازم لمن سيتم تعيينهم في طباعة الأحكام القضائية.

وبينما تباينت آراء القضاة والمستشارين السابقين بالقضاء، في تصريحاتهم لـ «الجريدة»، حول سلامة فكرة الاستعانة بالشباب الكويتيين في وظيفة طباعة الاحكام اكدوا انها وظيفة مرتبطة بعمل الدوائر القضائية، وقد تؤثر على مواعيد الاستئنافات والطعون.

من جهته، أكد رئيس المجلس الاعلى للقضاء رئيس المحكمة الدستورية رئيس محكمة التمييز السابق المستشار فيصل المرشد أن قرار تعيين الطباعين من المواطنين الشباب لن يتناسب مع الواقع العملي الذي تشهده طبيعة عمل المحاكم.

واضاف المرشد: «الشباب الكويتي والسعم فيه» لكنه لن يتحمل طباعة الأحكام التي تحتاج الى خبرة خاصة في قراءة خطوط رجال القضاء على اختلافها في الرسم الكتابي والشكل، وسوف تزدحم الأحكام بالأخطاء المطبعية، بما يستحيل معه فهمها الفهم الصحيح».

مراجعة الحكم

وأردف: «خاصة أن أشقّ مهمة على القاضي هي مراجعة الحكم وتصحيح الأخطاء، وأغلبهم لا يتابع هذه المسألة المهمة، فضلاً عن أن كمية الأحكام التي يتعين صدورها يومياً تفوق طاقة الشباب، مع الأخذ في الاعتبار ارتباط الأحكام بمواعيد الطعون، وضرورة إنجاز الطباعة مع توقيع القاضي عليها في مواعيد مناسبة، وهي محطات سوف تطول عما هو عليه الوضع الآن».

وأكمل المرشد قائلاً: «كل هذه المهام والواجبات المرتبطة بالكم والإتقان والمواعيد، مع قلة الخبرة، سينجُمُ عنها شكاوى وإشكالات لا حصر لها، وستنعكس سلباً على مصلحة العمل، علاوة على أن الشاب الكويتي طموح ولن تقف طموحاته عند هذه الوظيفة، وسوف يشعر بالضجر، حتى وإن وجدت الحوافز؛ بل سيواصل محاولاته ومساعيه لنقله الى وظيفة أخرى أكثر استقراراً ورفعة من وجهة نظره، وإن قلّت حوافزها عن هذه الوظيفة، ليكون له شأن في الوظيفة الجديدة التي ترضي طموحه».

الشاب الكويتي طموح ولن يتحمل البقاء بهذه الوظيفة

المرشد

شكوى المتقاضين

بدوره، قال المحامي والقاضي السابق أسامة العبدالجليل إن نجاح العمل الإداري في المحاكم لا يرتبط بجنسية معينة، بل بمنظومة إدارية كاملة تعمل الإدارات المعنية في المحاكم على تحقيقها، دون تدخل أو محاباة أو عرقلة.

نجاح العمل الإداري مرتبط بمنظومة كاملة لا مجال فيها للمحاباة

العبدالجليل

وأضاف العبدالجليل أن تعيين طباعين كويتيين في المحاكم لطباعة الأحكام القضائية من القرارات المتوقعة في عمل المحاكم، وذلك لانه سبق تعيين الوزارة للمواطنين للعمل كمندوب اعلان وسكرتير جلسة وسكرتير للتحقيق في النيابة العامة، وبالتالي فان فكرة الاستعانة بالمواطنين في مجال الطباعة سينجح طالما تحققت المنظومة والاشراف اللازمين لإتمام ذلك.

وبين أن وضع الطباعة حاليا ليس بجيد، رغم ان من يتولى العمل حاليا ليسوا مواطنين، حيث يشتكي المتقاضون الآن من مشاكل في تأخير طباعة الأحكام القضائية وتسليمها أحيانا بعد فوات ميعاد الطعون، لافتاً الى ان هناك طعوناً ترفع على شهادة منطوق أحكام، لا حيثيات حكم، بسبب التأخر في طباعة الاحكام وخشية المحامين من فوات ميعاد الطعن الذي يرتب مسؤوليته تجاه موكله.

وجود جيل من المواطنين لا يقدرون قيم العمل تسأل عنه الحكومة

منور

وذكر العبدالجليل أن تعيين الطباعين الكويتيين يجب ألا يتم مرة واحدة، بل تدريجيا، ضمانا لعدم احداث ربكة في العمل بالمحاكم تؤدي الى التأخر في اصدار الاحكام، وهو ما سيؤثر على مواعيد الطعن على الاحكام، وهو الامر الذي قد يثير مسؤولية الوزارة القانونية تجاه المتضررين من ذلك.

الحكومة

من جانبه، قال المحامي والقاضي السابق د. محمد منور المطيري إنه «لا شك أن سياسة توطين المهن التي تنتهجها غالبية دول العالم هي سياسة مستحقة، بل واجب يتعين التزام الحكومات فيه بطبيعة الحال، فلا يوجد عمل ولا علم محصور في جنسية او مقصور على أخرى، ومهنة طباعة أحكام القضاء تكاد تكون ابسط المهن التي تحتاج إلى مهارات محدودة من السهل جدا تدريب المواطنين عليها، قبل التعيين بها، ولا يقبل توفيرها للوافدين إذا كان هناك طلب عليها من الكويتيين».

واضاف منور أن «التشكيك في قدرة المواطن على القيام باعبائها مسألة لا علاقة لها بقدراته الفنية، بل بعدم الثقة في أمانته المهنية واستقلاله الوظيفي، وإذا كانت هذه هي المعضلة، فإن الموضوع أخطر وأكبر من مجرد مهنة طباع».

ولفت إلى أن الثقة في قدرات المواطنين لا تتجزأ، فمهنة الطباع مهمة كما هي مهنة القاضي الكويتي، ولا يعقل أن يكون الكويتي قادراً على القيام بأعباء القضاء بالأحكام ولا يكون قادراً على طباعتها!!

وبين أن القلق من مستوى طباعة الأحكام او الخشية من فوات مواعيدها او تسريب مضمونها يجب ألا يكون هو المشكلة، بل المشكلة هي وجود جيل من المواطنين لا يحترمون ولا يقدرون قيم العمل، وهي ثقافة تسأل عنها الحكومة في كل قطاع ولا يتحملها الافراد لوحدهم.

وختم منور بالقول: «ورغم كل ما تقدم، فانا مع التدرج في تطبيق الأحكام، كما هو منهج التشريع الإسلامي في تغيير الأحوال. فلا بأس من تطبيق تدريجي للتغيير ومنح المواطنين فرصة لسد الحاجة وتمكين المختصين من دراسة النتائج، وتقدير الحلول تبعاً لمعطيات الواقع التجريبي».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	6	4024

القبس
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لمجلس الأمة حق الإحالة إلى النيابة

تجاوزات في 6 وزارات .. فادحة وبلا تحقيق

أحمد عبدالستار

تستعد لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة لفتح ملف المخالفات المالية، التي لم تحقق فيها الجهات الحكومية، في الاجتماع المرتقب مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وأفردت اللجنة في تقارير مكتبها الفني عن مختلف الوزارات بنداً بشأن تعمُّد بعض الجهات عدم التحقيق في المخالفات، وذلك بناءً على كتاب أرسله ديوان المحاسبة في أكتوبر الماضي.

وكشفت مصادر نيابية أن «قائمة الجهات التي لم ترد على الديوان تضم 6 وزارات، هي: المواصلات، الكهرباء، الأشغال، التربية، الإعلام، والصحة».

وصوبت التقارير على وزارتَي التربية والإعلام بوصفهما من الجهات «المتعنتة» مع طلبات التحقيق في المخالفات المالية، بواقع 11 مخالفة في «التربية»، و3 في «الإعلام»، فضلاً عن عدم تزويد الأخيرة الديوان بنتائج التحقيق في 8 مخالفات مالية.

وسجَّلت التقارير أكثر من 6 مخالفات طلب «الديوان» من «الكهرباء» التحقيق فيها، ولم ترد الوزارة، إضافة إلى 8 مخالفات في «الصحة».

ورفض ديوان المحاسبة تحقيقات أجرتها وزارة الأشغال، بناء على طلبه، وذلك بسبب ما وصفه بعدم حيادية التحقيق.

وفي وزارة المواصلات لا يزال الديوان متمسكاً باستكمال التحقيق في مخالفة بإحدى المناقصات، معتبراً أن التحقيقات التي أجرتها الوزارة منقوصة.

وأشارت المصادر إلى أن قرار إحالة بعض المخالفات إلى النيابة العامة سيكون في عهدة لجنة الميزانيات بناءً على ما ستسفر عنه اجتماعاتها مع الجانب الحكومي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	1	16394

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«ليس اختصاصاً للدستورية النظر في قرارات المجلس»

الدلال لعدم تطرق الجلسة المقبلة إلى عضوية الطبطبائي والحربش

وجه النائب محمد الدلال رسالة لرئيس واعضاء مجلس الامة، بعدم التطرق في الجلسة المقبلة لموضوع بقاء عضوية النائبين الدكتورين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش من عدمها، وضرورة التمسك بالقرار الذي اتخذه المجلس سابقاً بهذا الشان، والقاضي بإبقاء عضوية النائبين، لانه ليس من اختصاص المحكمة الدستورية النظر في القرارات والأعمال البرلمانية.

وقال الدلال «دار حديث في الساحة الكويتية بالمنتديات والدواوين عن أولويات المجلس ودوره في معالجة قضايا البلد، والتركيز على الانجاز التشريعي واهمية الإنجاز، وهذا مطلب الجميع، والأعضاء يسعون الى الإنجاز التشريعي، وتقدمنا بالكثير من طلبات التعجيل في انجاز بعض التشريعات، خصوصاً المدرجة على جدول الاعمال، وتفعيل دور بعض اللجان غير الفاعلة، وركزنا على العديد من القضايا، منها التعليم والمتقاعدين ومكافحة الفساد المالي بكل الوسائل المتاحة، ولكن هذا لا يمنع اطلاقا ان نتحدث عن قضايا اخرى مرتبطة بقوة المجلس والصلاحيات والحقوق التي يتمتع بها الاعضاء، مثل متابعة قضايا البلد ومراقبة السلطة التنفيذية».

وأوضح أنه «في الجلسة المقبلة سيتم النظر في بقاء عضوية النائبين الحربش والطبطبائي من عدمه، والمحكمة الدستورية ستنظر الاحد المقبل في الاشكال المقدم من احد الزملاء لوقف تنفيذ الحكم، وهل تبدي رأيا بشأنه بعد سحبه ام لا، وقد تضيف المحكمة شيئا جديدا بحكمها الصادر، وهذ القضية لا تقل اهمية عن القضايا الاخرى، ولا تزال لدينا قناعة ان المؤسسين والخبير الدستوري وقتها عندما وضعوا المادة 16 في اللائحة الداخلية، بهدف منح الاعضاء الحصانة، على الرغم من حكم المحكمة الدستورية، مؤكدا أن العمل البرلماني لا يخضع للمحكمة الدستورية او تنظر فيه، وليس من اختصاصاتها أو صلاحياتها، وهناك احكام صادرة من المحكمة الدستورية بهذا الشأن».

وزاد «لذلك لا حاجة لنا بحث الموضوع في الجلسة المقبلة، لان هذا عمل برلماني، وتوسع المحكمة الدستورية في تفسير الحكم لا يعني صحة ما ذهبت إليه وهو غير سليم من الناحية القانونية».

في سياق مختلف، سأل الدلال وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل عن أسباب اعتماد ديوان الخدمة المدنية كادرا خاصا لجهاز المراقبين الماليين اقل في بدلاته ومزاياه المالية عن كادر الجهات الرقابية الأخرى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	8	14448

النهار
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة
أحكام قضائية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حكم جديد بحبس المغرد الحشاش ليصل إجمالي عقوبته 101 سنة

كتب مشعل عبدالله

قضت محكمة الجنايات امس غيابيا بحبس المغرد صقر الحشاش سنة و8 أشهر مع الشغل وكفالة 200 دينار لوقف النفاذ وذلك عن تهم تتعلق بمخالفة قانوني أمن الدولة الداخلي ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

وكانت الأجهزة الأمنية قد أحالت الحشاش إلى المحاكمة بعدما اتهمته بتدوين عبارات مسيئة إلى مسند الإمارة بحسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر».

يذكر أن المحكمة سبق وأن دانت الحشاش بالحبس مدد متفاوتة عن ذات التهمة، من خلال أحكام قضائية عدة صدرت ضده غيابيا نظرا لوجوده خارج البلاد وقد تصل مدة حبس الحشاش في جميع الاحكام الصادرة ضده 101 و6 أشهر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	23	3589

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» رفضت إخلاء سبيل مصري داعشي متهم بالشروع في قتل 5 جنود أميركان

كتب مشعل عبدالله

رفضت محكمة الاستئناف أمس طلب اخلاء سبيل المدان الداعشي مصري الجنسية المتهم بالشروع بقتل القوات الاميركية في الكويت ، وقررت المحكمة تأجيل القضية الى شهر مارس.

والجدير بالذكر ان محكمة الجنايات قد قضت في قضية أمن دولة والمتهم فيها وافد مصري الجنسية بالانضمام إلى تنظيم محظور «داعش» وبالشروع بقتل خمسة أميركيين، بالحبس المؤبد.

واتهمت النيابة المتهم قيامه بالشروع بقتل أميركان في الجيش الأميركي والاشتراك في تنظيم داعش والقيام بعمل عدائي ضد أميركا وأتلف عمدا مركبة تابعة للجيش الأميركي.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت بان الأجهزة الأمنية المختصة ألقت القبض على المتهم ويحمل الجنسية المصرية، إثر حادث تصادم متعمد بين المركبة التي كان يستقلها وهي مركبة نظافة تتبع إحدى شركات المقاولات المحلية بمركبة أخرى تقل خمسة من الأميركيين، والذي تبين من أنه كان مفتعلاً من قبل المتهم».

وأوضحت الوزارة أنه «بعد التحقيقات الأولية من قبل الأجهزة الأمنية المختصة عثر في مركبة المتهم على ورقة بخط يده تشير إلى تبنيه فكر ما يسمى بتنظيم (داعش) الإرهابي ومبايعته لهذا التنظيم، وحزام ومواد يشتبه في أنها مواد متفجرة تنبئ عن تخطيطه لعمل إرهابي».

وأشارت الوزارة إلى أنه «لم تلحق أي إصابات بالأميركيين من جراء الحادث، بينما أصيب المتهم بكسور نقل على إثرها للمستشفى في حراسة أمنية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	23	3589

الراي

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إطلالة

تحسين مؤشر مدركات الفساد!

| علي محمد الفيروز |

عندما نتحدث عن الفساد يجب ألا نغفل مكامنه، وطرق انتشاره حتى نستطيع بكل طاقاتنا أن نقضي على دائه، وليس كما يروّجه البعض وكأنها بضاعة، وأقصد هنا من السهل التحدث عن الفساد المستشري في البلاد، ولكن أين هم الفاسدون؟ وما سبل القضاء عليه؟ ولماذا لا تتم محاسبة الفاسد لينال عقابه؟

جميع المسؤولين لدينا يتحدثون عن الفساد، وطرق القضاء عليه، ولكننا في النهاية لا نرى هؤلاء الفاسدين، بل وهناك أشخاص تلوثت أسماؤهم وسمعتهم بالفساد والسرقات، ولكننا - مع الأسف - نسمع «جعجعة ولا نرى طحيناً» كما يقول المثل... إذاً أين يقع الفساد، ولماذا يتم السكوت والتغافل عن الفاسدين، فهل هم جماعة من المتنفذين الأقوياء حتى لا نرى أحداً يحاسبهم؟

وهل يعقد منذ بداية الحديث عن فساد بعض مؤسسات الدولة، وحتى يومنا هذا، لم يحاسب فاسد واحد في أي جهة حكومية؟!

لقد سمعنا مراراً عن فساد البلدية، وعن سرقات الناقلات الكويتية أيام حقبة الثمانينات، واليوم نسمع عن قيام هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» بتحويل بعض مسؤولي البلدية الى النيابة العامة للتحقيق على خلفية تزوير شهادة أوصاف عقار مخالف، وهذا «غيض من فيض»، فهناك في - هذا السياق - تقرير ديوان المحاسبة عن العديد من الأخطاء إذ إنه قدم ملفاً متخماً بالملاحظات والتجاوزات، وكذلك ما سمعناه عن فساد المكاتب الصحية في الخارج، ثم فساد الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة وإحالة ملفات عديدة تخص مدعي الإعاقة - لشبهات التزوير والتحايل على الميزات المالية - إلى النيابة العامة، ثم فساد الشهادات المزورة، مروراً بفساد الأغذية، ومصروفات الضيافة، وتزوير الإقامات واستمارات القيادة، وفي ملفات الجنسية الكويتية من أجل حفنة دنانير، وهي الرشوة، وقد تمت إحالة جميع المتهمين في فساد التزوير وسرقات مصروفات الضيافة إلى النيابة.

ولا ننسى فساد التأمينات بعدما شاهدنا العديد من التجاوزات المالية، التي تخص شريحة كبيرة من أموال المتقاعدين، ومقولة العجز «الاكتواري» الشهيرة أمام سوء إدارة هذه المؤسسة الحيوية، وكيف استطاع هؤلاء المتهمون المسؤولون الإفلات من الأحكام الجزائية، ومن العقاب والهروب بأموال التأمينات خلسة، واليوم أيضاً نسمع عن فساد بعض الجمعيات التعاونية وإحالة معظم أعضاء مجلس إداراتها إلى النيابة العامة بسبب اكتشاف سرقات مالية بالجملة من بند مصروفات كل جمعية تعاونية.

وقد كان لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السابقة هند الصبيح دور كبير في القضاء على فساد الجمعيات التعاونية، ما أدى إلى حل معظم الجمعيات مع مجالس إداراتها المنتخبة، وتعيين أعضاء جدد من وزارة الشؤون، وأيضاً ملف الاتجار بالبشر وفساد رؤوس المافيات، وصدور أحكام قضائية تدين هذه الافعال المشينة.

ففساد «الشؤون» - كما قالت هند الصبيح - لا يقتصر فقط على الفساد المالي وإنما الفساد الإداري وهو الأعظم، حيث قالت: «لو أكتب كتاباً عن الفساد الموجود في وزارة الشؤون فلن أنتهي منه، وبالتالي هي محقة في ما تقول، مع وجود هذا الكم الهائل من الفساد في أروقة مؤسسات الدولة».

ومن هنا نجد أن إطلاق استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أصبح أمراً ملحاً في الوقت الحالي، ونشيد بتوجه الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء على إنشاء مقار لهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» في الوزارات والجهات الحكومية، وذلك لتحسين صورة الكويت وتحسين مؤشر مدركات الفساد للقضاء عليه كلياً، بعد أن احتلت الكويت المرتبة الـ75 دولياً، والسابعة عربياً في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016م، فكلنا أمل أن نجد الكويت خالية من أي مؤشر فساد في المستقبل القريب، بما أن الجميع مشارك في نبذ ومواجهة هذا الفساد في البلاد.

... ولكل حادثٍ حديث.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	27	14448

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٢/١٣ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم: ٢٠١٦/٧٦ بيوع/٢.

المرفوعة من: ١- ورثة المرحوم/ عبدالله عبدالرزاق عبدالله الدعي وهم كل من (ناصر، وليد، احمد، يوسف، مشاري، صبيحه) مع وصية واجبة لأولاد ابنه المتوفى قبله (بدر) وهم كل من (مريم، ساره، نورد، عبدالله، راشد).

٢- ورثة المرحوم/ ناصر عبدالله عبدالرزاق الدعي وهم كل من (زوجته/ وفاء إبراهيم سليمان الخراز - وأولاده (فهد، منيره، ساره، نورد، شمه، دانه).

٣- ورثة المرحوم/ فاضل عبدالعزيز أحمد المسلم وهم كل من (أحمد، نوال، ابتسام، محمد، سلوى).

٤- سهام عبدالعزيز أحمد المسلم.

٥- سامية عبدالعزيز أحمد المسلم.

وجميعهم ورثة المرحومة/ فاطمة عبدالعزيز أحمد المسلم.

ضـــــد: ١- ايمان عبدالرحمن أحمد

٢- وكيل وزارة العدل لشئون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته

أولاً: أوصاف العقار:

- العقار يقع في منطقة الفيحاء قطعة ٩ شارع ٩٨ - منزل ١
- عقار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على شارعين (زاوية) ومساحته الإجمالية ٤٠٠ م٢ حسب الوثيقة.
- للعقار مدخلان وله ارتداد كبير (١٠ أمتار) من ناحية المدخل الرئيسي.
- يتكون العقار من دورين أرضي وأول.
- يتكون الدور الأرضي من صالة و ٣ غرف وحمام ومطبخ.
- يتكون الدور الأول من ٣ غرف و ٢ حمام ومطبخ وصالة في السطح توجد غرفة كيربي.
- العقار عبارة عن بيت حكومي قديم التكييف وحدات مكسي من الخارج بالحجر الجيري الملحق يتكون من غرفة وصالة وحمام.
- يوجد في الحوش حمام للخدم.

قررت المدعى عليها الأولى بأن الدور الأول مؤجر للغير بأجرة شهرية ٢٨٠ د.ك

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي ومقداره ٤٦٨٠٠٠ د.ك ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٣٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-1-24	4	17946

وفيـــات

الوفيات

● **بدر عبدالله يوسف الميلم، 81 عاماً، (شيع)**، رجال: العديلية، ق1، ش عبدالعزيز الراشد، ديوان الميلم، نساء: العديلية، ق1، ش15، م4، تلفون: 55370337.

● **بشر سعد دغيليب القوزاني العازمي، 77 عاماً، (شيع)**، صباح السالم، ق13، ش الأول، ج5، م53، تلفون: 55552159 – 60707018.

● **سالم مجبل المجيبل، 83 عاماً، (شيع)**، رجال: الفنطاس، ق2، ش16، م43، ديوان المجيبل، نساء: العقيلة، ق2، ش212، م510، تلفون: 95596711 – 99638670.

● **ردعان فلاح ردعان العازمي، 85 عاماً، (شيع)**، رجال: الرقة، ق6، ش30، م310، نساء: فهد الأحمد، ق2، ش210، م36، تلفون: 66398772.

● **لطيفة حمود شبيب سالم العازمي، 32 عاماً، (شيعت)**، رجال: سلوى، ق2، ش المتنبي، م25، نساء: سلوى، ق2، ش عبدالرحمن الغافقي، م12، تلفون: 90004021.

● **صفية حسين علي جراق، زوجة / يوسف عبدالكريم بو جابر، 79 عاماً، (شيعت)**، رجال: الدعية، حسينية بوعليان، على الدائري الثاني، مقابل الدسمة، نساء: بيان، ق1، شارع الأول، م1، اعتباراً من اليوم، تلفون: 99331177.

● **نورية محمد جاسم، أرملة / ياقوت صالح عبدالرحمن العواد، 71 عاماً**، (تشيع التاسعة صباح اليوم)، رجال: الفيحاء، ق4، ش40، م2، نساء: جنوب السرة، الزهراء، ق4، ش423، م14، تلفون: 50000027 – 99999457.

● **عبدالعزيز محمد علي المصري، 50 عاماً**، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، رجال: السلام، ق7، ش709، م471، نساء: العدان، ق1، ش54، م61، تلفون: 55377024 – 99812366

«إنا لله وإنا إليه راجعون»